

2008/11/09

تقرير خاص عن ممارسات وانتهاكات الأجهزة الأمنية بحق الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية

لقد كفلت المواثيق الدولية حق الإنسان في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والمؤسسات الخيرية والأهلية، كما أكد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م، على حق كل مواطن فلسطيني في تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية والانضمام إليها حسب نص المادة 26 من القانون الأساسي.

وبعد إعلان رئيس السلطة الفلسطينية السيد/ محمود عباس حالة الطوارئ بتاريخ 2007/6/13م، شهدت الضفة الغربية اعتداءات وانتهاكات صارخة لعدة جمعيات ومؤسسات أهلية، بعض هذه الانتهاكات مس الوجود والإطار القانوني لهذه الجمعيات عندما أصدر السيد الرئيس/ محمود عباس مرسوماً جديداً فرض بموجبه بإلزام جميع الجمعيات والمؤسسات الخيرية والأهلية العاملة في أراضي السلطة بإعادة ترخيص وتوفيق أوضاعها القانونية، سواء المرخصة لدى وزارة الداخلية أو لدى غيرها من الوزارات وهذه الخطوة كانت بمثابة انتهاك وخرق صارخ للقانون، حيث أن قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 هو الذي ينظم الجمعيات وإن وزارة الداخلية هي الجهة الوحيدة التي تشرف على الجمعيات الخيرية، وتمثلت الاعتداءات والانتهاكات في تعرض مقر هذه الجمعيات والمؤسسات والمراكز التابعة لها وموجوداتها للتخريب والتكسير والنهب، وإقصاء مجالس إدارة الجمعيات الخيرية المنتخبة حسب القانون وتعيين أفراد مقربين من الأجهزة الأمنية لإدارة هذه الجمعيات خلافاً لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000، بتهمة أن هذه الجمعيات والمؤسسات قريبة من حركة حماس أو أنها توفر الدعم المالي لحركة حماس وتدعم عناصر الحركة ومؤيدها، وتشكل المستودع المصرفي لنشاطاتها الجماهيرية، وهذا إدعاء لم يتم إثباته بتاتاً.

إنّ الواقع الصعب الذي يعيشه المواطن الفلسطيني في ظل الاحتلال يتطلب تضافر الجهود الخيرة في حمايته وتمكينه من الحياة ولو بأبسط الوسائل كي يحافظ على أرضه وعرضه وثوابته، وهذا الدور هو الذي اضطلعت به المؤسسات والجمعيات الخيرية التي تخدم شرائح المجتمع كلها دون استثناء أو تمييز، فشملت خدماتها الفقراء والأيتام والأرامل وأسر الشهداء والأسرى والمعوزين من كافة فئات المجتمع.

ولقد أخذت الجمعيات والمؤسسات الخيرية - التي يديرها رجال مهنيون وأكاديميون ومخلصون همهم وهدفهم خدمة أبناء وطنهم - على عاتقها هذه المهمة الصعبة التي تتعرض لمحاولات تصفية وتشويه، فالهجمة الشرسة تتواصل بشكل لم يسبق له مثيل على الجمعيات والمؤسسات الخيرية في محافظات الضفة الغربية، من قبل كلاً من قوات الاحتلال الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الفلسطينية سواء كان هذا بالتنسيق بينهما أم لا، وذلك

Date: 20 / / : التاريخ
No. : : رقم

إمعاناً في إضعاف حركة حماس -حسب ادعاءهم- وصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته في مواجهة السياسات الصهيونية السّاعية إلى قهر إرادة الشعب الفلسطيني ودفعه للاستسلام والخضوع، وذلك من خلال منع الجمعيات والمؤسسات الخيرية من أداء دورها المناط بها في خدمة الطبقة الفقيرة في المجتمع الفلسطيني، حيث أصبحت الجمعيات الخيرية هدفاً مستمراً من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والأجهزة الأمنية للسلطة على حدّ سواء، وقد تنوعت هذه الممارسات والانتهاكات في أساليبها، فتارة تقوم الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمداومة الجمعيات وإجراء أعمال تفتيش والعبث في محتوياتها ونهب بعضها وتكسیر الآخر، وتقوم بتعيين إدارة جديدة بدل الإدارة القائمة المنتخبة بشكل تعسفي وغير قانوني، وأخرى تقوم باعتقال عدد كبير من أعضاء مجلس إدارة الجمعيات وموظفيها مما يشل عملها، بالإضافة إلى استدعاء مدرّثيها وأمناء الصناديق فيها، ويتم خلاله مراجعة حساباتها من قبل ما يسمّى "بأمن المؤسسات" التابع لوزارة الداخلية في رام الله، وكان آخر هذه الانتهاكات قيام أحد الأجهزة الأمنية بإجبار رئيس مجلس إدارة جمعية وأمين صندوقها بالضغط والإكراه بتحويل المبالغ الموجودة في حسابات الجمعية لدى البنوك لحساب خاص بهذا الجهاز إلا إن إدارة هذه البنوك رفضت تحويل بسبب ما، إن هذا يشكل خرق واضح وصريح للقانون.

واقع الجمعيات الخيرية في محافظات الضفة الغربية في ضوء الحملة التي تقوم بها الأجهزة الأمنية:

لم تتوقف الحملة الشرسة التي تتعرّض لها المؤسسات الخيرية بأنواعها في محافظات الضفة الغربية من قبل الأجهزة الأمنية، بل زاد وتيرتها وتزامنت مع حملة أخرى تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث عمدت الأجهزة الأمنية وقوات الاحتلال من خلال خطط ممنهجه إلى إحداث تغيير جذري في واقع المؤسسات والجمعيات الخيرية في الضفة، وذلك إمعاناً في جريماتها ومجزرتها بحق مؤسسات المجتمع الفلسطيني الراحية للعوائل اليتيمة والفقيرة وأسرى الشهداء والأسرى، إذ تقوم الأجهزة الأمنية بمداومة الجمعيات واقتحام مقارها وسرقة محتوياتها، كما أنها تقوم بتعيين إدارات جديدة لتلك المؤسسات والجمعيات الخيرية، بعد إقصاء إدارتها المنتخبة، وتكون عملية التعيين بطريقة فساتليه أمنية فاضحة، فالإدارات الجديدة المعيّنة أعضاؤها كلهم عناصر من حركة فتح أو يعملون في الأجهزة الأمنية، وهذا يأتي ويتم بتساوق مع خطط الاحتلال في القضاء على العمل الخيري والتنموي في المجتمع الفلسطيني.

وتتم هذه الممارسات والانتهاكات بشكل منظم ومبرمج، حيث تتم عملية عزل الإدارات المنتخبة وتعيين إدارات أخرى جديدة بواسطة كتاب مهوراً وموقعاً من وزير الداخلية في حكومة رام الله، حتى يتم صبغ هذه الانتهاكات والتعيينات بصيغة قانونية، وهذا كله مخالف للقانون.

وعلى الرغم من كل الاعتداءات والممارسات على الجمعيات والمؤسسات إلا أنه لم يتم العثور في هذه المؤسسات على مواد ممنوعة أو مخلّة بالأمن العام أو بأي أمر مخالف للقانون والنظام العام، الأمر الذي يفقد كل هذه الممارسات شرعيتها وقانونيتها ويضع عليها علامات استفهام كبيرة حول أهدافها والغاية من وراءها.

أشكال الممارسات والانتهاكات بحق المؤسسات والجمعيات الخيرية في الضفة الغربية :

1. اختطاف العناصر المؤثرة في العمل الخيري، من أعضاء الهيئات الإدارية أو الموظفين التابعين لهذه المؤسسات، ومساومتهم على الاستقالة مقابل الإفراج عنهم، حتى وصل الأمر إلى درجة التهديد بالقتل في حال فشل الخطوات الأولى، مما يسبب إرباكاً كبيراً في أداء المؤسسات وسير عملها.
2. إغلاق عشرات المؤسسات والجمعيات الخيرية العاملة منذ سنوات في الضفة الغربية، من خلال سياسة إعادة توفيق أوضاعها القانونية وفقاً لقرارات تصدر من وزير الداخلية في حكومة رام الله وفرض التراخيص لممارسة أعمالها، وإشغالها بوضعها القانوني بدلاً من تفرغها للقيام بالواجبات المناط بها ولخدمة الأيتام وأبناء الشهداء والأسرى.
3. رفض وزارة الداخلية في حكومة رام الله منح التراخيص اللازمة لاستمرار عمل الجمعيات والمؤسسات والأقسام التابعة لها من مدارس ورياض أطفال ومراكز صحية ومصانع، وإيجاد المزيد من العُقد والمشاكل كلما انحلت عقدة أو مشكلة، حيث تهدف هذه الممارسات إلى تفرغ المؤسسات من مضمون عملها وهي خدمة المجتمع الفلسطيني.
4. تدمير البنية التحتية والمعلوماتية لدى هذه المؤسسات من خلال الحرق والتدمير والنهب والتخريب وسرقة موجودات الجمعيات، مما يسبب إرباكاً كبيراً في عمل المؤسسات التي تعتمد اعتماداً كلياً على نظام الأتمتة.
5. التنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية وقوات الاحتلال في الضفة الغربية، أصاب هذه المؤسسات بالشلل التام، فتعطلت المشاريع والبرامج الخيرية والإغاثية، فقد جاءت المدهامات والاعتقالات والصفعات القاسية التي تلقاها العمل الخيري على يد السلطة في الضفة لتتهدى هذا العمل الذي عجزت عنه كل محاولات قوات الاحتلال عن إقصائه في السابق.
6. تشويه سمعة المؤسسات الخيرية من خلال الاتهامات بالفساد المالي والفساد الأخلاقي، واتهامها بالحزبية ووجودها كغطاء لأعمال أخرى غير معلنة، وربط هذه المؤسسات قدر المستطاع بشخصيات ملاحقة قانونياً من السلطة أو الاحتلال كذريعة لإغلاقها.
7. تجريد عمل لجان الزكاة في كل محافظات الضفة الغربية، وتشكيل لجان مركزية بإدارة أشخاص ليس لهم أية علاقة بالعمل المؤسساتي والخيري وتنقصهم الخبرة الكافية والنزاهة، فضلاً أنهم ينتمون إلى تيار حزبي واحد.
8. تم الإيعاز مؤخراً بتحويل كل ملفات الأيتام من الجمعيات الخيرية إلى لجان الزكاة المركزية التابعة لوزارة الأوقاف، والتي تفتقر أصلاً إلى العمل المؤسساتي ومؤسسات ومدارس ومراكز تستوعب هذه

الأعداد الهائلة من الأيتام، ولا تكفيهم المعيشة بعزة وكرامة، لتكون هذه الخطوة الأخطر التي يقصد بها شل العمل الخيري في الضفة الغربية.

9. تتسبب حكومة رام الله مع المؤسسات البنكية من خلال تجميد الحسابات البنكية الخاصة بالعديد من المؤسسات الخيرية العاملة في الضفة الغربية، ورفض استلام الحوالات المالية الخاصة بها، مما أدى إلى عدم صرف مستحقات الأيتام لشهور متتالية، وانقطاع رواتب الموظفين، وملاحقة مصادر التمويل والتحويل لهذه المؤسسات.

10. رفض وزارة الداخلية في رام الله منح الإذن باستصدار سندات قبض وصرف لجمع التبرعات للمؤسسات الخيرية، بهدف تضيق الخناق أكثر على عمل هذه المؤسسات.

11. بعض الجمعيات التي أصرت على ممارسة حقها في العمل وبكافة السبل المشروعة تم تهديدها بشكل مباشر من خلال جمع أعضاء هيئتها المختلفة وموظفيها، والطلب منهم بوقف النشاطات دون أي مستند قانوني.

12. تشترط الأجهزة الأمنية على الموظفين الذين يعملون في المؤسسات والجمعيات الخيرية الحصول على شهادة "حسن سيرة وسلوك" من الأجهزة الأمنية، والتي تبادر بدورها برفض إعطاء الموظفين هذه الشهادة مما يشكل عائقاً أمام قبولهم في تلك المؤسسات بحسب قوانين وأنظمة "الوزارة".

وفيما يلي تسليط الضوء على بعض الجمعيات الخيرية العاملة في الضفة الغربية، وعمق ونجاح النشاط الخيري الذي تقوم به، والتي قامت حكومة رام الله بإغلاقها أو التضيق عليها أو استبدال إدارتها بطريقة غير قانونية:

- الجمعية الخيرية الإسلامية - الخليل:

تأسست الجمعية الخيرية الإسلامية عام 1962م ومنذ ذلك الحين وعبر جهود المخلصين من مؤسسين وهيئات إدارية متعاقبة وعاملين وموظفين ومحسنين ومحبين للخير، مضت الجمعية في مسيرتها وتحقيق رسالتها الإنسانية التي تحملها راسمة البسمة ماسحة الدمعة عن وجوه أبنائها من الأيتام والمساكين والمحتاجين وعائلاتهم، حتى أضحت ذات فروع شامخة تضم برعايتها أكثر من (3500) يتيماً ویتيمة.

افتتحت الجمعية بتأسيس نواة بيت الخليل الخيري للأيتام عام 1962، بدأ العمل بـ (15) يتيماً في بيت تبرع به أحد مؤسسي الجمعية الحاج عيسى عبد النبي المنتشه. وفي عام 1968 تم تأسيس مدرسة ثانوية الخليل الشرعية. وفي عام 1973 تم إنشاء بناء للجمعية ليضم طلاب البيت والثانوية الشرعية. وفي عام 1977 تم بناء مستقل للمدرسة الشرعية للبنين. وفي عام 1983 تم بناء بيت الخليل الخيري لليتيمات والمدرسة الشرعية للبنات. وفي عام 1985 افتتح مشغل الخياطة للجلباب واللباس الشرعي. وفي عام 1989 تم تشييد بناء مستقل

للمدرسة الشرعية للبنات. وفي عام 1990 تم تأسيس وبناء وقف مزرعة الريان للأبقار الحلوب. وفي عام 1998 تم بناء وقف سوق الهدى التجاري. وفي عام 1998 تم بناء وقف إسكان سمو الأمير الشيخ/ سلطان القاسمي حاكم الشارقة. وفي عام 2002 تم افتتاح وقف مخبزي الرحمة (1، 2) الخيري. وفي عام 2003 تم افتتاح المقر الجديد للإدارة العامة للجمعية. وفي عام 2004 تم افتتاح بيت الخليل الخيري الجديد للأيتام.

وبعد كل هذه الإنجازات العظيمة قامت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بسرقة ممتلكات هذه المؤسسة ونهبها وإغلاقها، والتي تعد من أكبر وأعرق المؤسسات الخيرية في فلسطين والعالم العربي لتترك أيتام شعبنا وفقرائه للعوز والجوع والجهل والمرض.

- جمعية أصدقاء المريض بالخليل:

جمعية أصدقاء المريض من أكبر المؤسسات الخيرية في فلسطين وتقدم خدمات جليلة في المجال الصحي ، تأسست سنة 1967 برئاسة د . حافظ الننتشه رحمه الله، وكانت تهدف إلى إقامة مستشفى أهلي في الخليل .

وقد توسعت جمعية أصدقاء المريض إلى إنشاء المستشفى الأهلي في مدينة الخليل، فقامت بشراء قطعة أرض تبرعت بجزء من ثمنها بلدية الخليل وقطعة أخرى تبرّع بها سكان مدينة الخليل والفلسطينيون في الأردن وبعدّ المستشفى الأهلي في الخليل من أنجح وأكبر المستشفيات الأهلية في الضفة الغربية وله سمعة طيبة جداً، كما قامت جمعية أصدقاء المريض برئاسة د. حافظ الننتشه عام 1978 م بإنشاء المركز الطبي الأساسي في سوق فلسطين، كما تم إنشاء مستوصف طوارئ الأمير سليمان .

وفي خطوة غير مسبوقة أقدمت وزارة الداخلية في حكومة رام الله على منع إجراء انتخابات للهيئة الإدارية لجمعية أصدقاء المريض، والتي تشرف على إدارة المستشفى الأهلي في الخليل، وقامت بتعيين هيئة إدارية جديدة محسوبة كلياً على حركة فتح.

وكانت الإدارة القديمة قد أعلنت عن إجراء انتخابات جديدة في 2008/8/21م، بعد حدوث فراغ إداري، وذلك بعد وفاة رئيس الجمعية الدكتور/ حافظ الننتشه بتاريخ 2007/11/17م، ووفاء نائبه عزيز عمرو، واستمرار اعتقال الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وهو عضواً في إدارتها ، إلا أن وزارة الداخلية في حكومة رام الله رفضت ذلك، وألغت موعد الانتخابات لأنها تعلم أن الانتخابات ستحسم لجهة غير مرضي عنها لدى الأجهزة الأمنية والداخلية، وبهذه الخطوة تكون حكومة رام الله قد ضربت بكل القيم والمعايير الأدبية والقانونية والإنسانية.

- هذه الجمعيتين على سبيل المثال وليس الحصر، فهناك جمعية التضامن الخيرية في نابلس والتي تعد هي الأخرى من كبرى الجمعيات على مستوى الضفة الغربية ولها مراكز ومدارس ورياض أطفال وأندية رياضية وغيره، تم إغلاقها ثم تم إقصاء مجلس إدارتها المنتخب وتعين لجنة لإدارتها بطريقة غير قانونية وانتهكت

التاريخ : 20 / / Date:

رقم : No. :

بذلك كافة المعايير والأعراف والقواعد القانونية والدولية، وهناك العديد وعشرات من الجمعيات على غرار هذه الجمعيات لا يتسع المجال لذكر كل واحدة على حد.

فإننا في جمعية مشكاة للتنمية والعدالة إزاء ذلك ندين ونستنكر بشدة جميع هذه الاعتداءات والانتهاكات ، ونطالب ما يلي:

1. يجب علي الحكومة الفلسطينية في رام الله أن توقف هذه الحملة المستعرة والمسعورة على المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية والتراجع عن ما تم اتخاذه من إجراءات إغلاق ومصادرة محتويات تلك المؤسسات وإقصاء إدارتها خلافاً للقانون ، وإرجاع الأمور إلى ما كانت عليه وفقاً للقانون و الكف عن الزج ووضع المؤسسات والجمعيات الخيرية والأهلية في الصراع القائم بين حركتي فتح وحماس.
2. نؤكد على أن الحق في تكوين الجمعيات يكفله الدستور والمواثيق الدولية، وأن الإجراءات المتبعة في حق الجمعيات من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية تتناقض مع قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

انتهى؛؛؛